مقومات استمرار القطبية الأحادية الأمريكية (الهيمنة)

Elements of the continuation of American unipolarity (hegemony)

م.م حسين رزاق رشيح أ.م.د عادل عبد الحمزة ثجيل

كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد

الأيميل: Hussein.razak1101a@copolicy.edu.iq

تاريخ الاستلام: 2023/10/1 تاريخ القبول: 2023/10/17 تاريخ النشر 2024/4/30

الملخص

يتطلب استمرار الهيمنة الدولية أو حتى الاقليمية مقومات عديدة ومؤثرة، وكذلك ابتكار طرق جديدة للتأثير في سلوك الآخرين، لأن العالم اليوم اصبح اكثر حركية وسرعة وتفاعل من ذي قبل. فالدولة المهيمنة يجب ان تتفوق في مصادر القوة المعروفة، القوة الصلبة بجميع مقوماتها، وكذلك القوة الناعمة، بإذتكون مصادر القوة هذه متوازنة ولا يوجد خلل في توزيعها، فقد تكون دولة ما تمتلك مقوم واحداً أو مقومين من مقومات القوة المذكورة، فهنا لا يوجد تفوق صريح لهذه الدولة. ومن ثم فإن الولايات المتحدة لاتزال تمتلك تلك المقومات لأستمرار هيمنتها لسنوات مقبلة، وليس هنالك أي دولة تستطيع ازاحتها عن مركزها المهيمن على الرغم من المحاولات الحثيثة لبعض الدول لاسيما السعي الصيني الواضح لإعادة صياغة شكل النظام الدول، بسبب ما تشهده من نمو سريع وتطور كبير.

الكلمات المفتاحية: القطبية الاحادية، الهيمنة،النظام الدولي، الولايات المتحدة

Abstract

The continuation of international or even regional hegemony as well as the creation of ،requires many influential elements because the ،new ways to influence the behavior of others and interactive than ، fast،world today has become more mobile before. The dominant state must excel in the well-known as well ، hard power with all its components،sources of power so that these sources of power are balanced ،as soft power and there is no imbalance in their distribution. for this country. the United States still possesses those ingredients for ،Hence and there ،the continuation of its hegemony for years to come is no country that can dislodge it from its dominant position especially ،despite the relentless attempts of some countries the clear Chinese endeavor to reformulate the form of the state system because of the rapid growth and great development it is witnessing.

،International system، Hegemony،Keywords: Unipolarity United States

المقدمة

تُعدّ الولايات المتحدة الأمريكية الدولة العظمى في الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية وغيرها من مجالات القوة كافة،إذإنها استطاعت أن تستمر في تفوقها العالمي من خلال بناء قواعد ومؤسسات سياسية واقتصادية وعسكرية لم تستطع أي دولة أخرى ان تنافسها في كل المستويات المذكورة، وهذا الأمر اصبح جلياً منذ تفكك الاتحاد السوفيتي إلى يومنا هذا. وعلى الرغم من التكلفة التي تقع على عبء من يقوم بدور القائد الا إنه توجد منافع هائلة للقطب المهيمن على النظام. وعليه سوف نحاول في هذا البحث دراسة مقومات القوة الأمريكية التي تجعل منها قطباً أحادياً مهيمناً على النظام الدولي في المستقبل، والتي تؤمن مصالحها من خلال أداء دور القائد والموجه للنظام.

أهمية الدراسة:

تنطلق أهمية الدراسة من محاولة تبيين المقومات التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل استمرار هيمنتها على النظام الدولي، ومن ثم فإن استشراف مستقبل النظام الدولي يعتمد بالدرجة الأساس على استمرار تلك المقومات، فبينما تسعى الولايات المتحدة إلى تأكيد سطوتها الدولية، كانت استجابة القوى الدولية الكبرى (الصين، روسيا الاتحادية، أوروبا، اليابان) بين التأكيد على مشاركة الولايات المتحدة في إدارة النظام الدولي أو الانزواء عن ذلك.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة الأهداف أهمها:

1. البحث في مجالات القوة الأمريكية.

2. دراسة واقع النظام الدولي الحالي في ظل الهيمنة الأمريكية.

3. البحث في مسألة استمرار الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي في المستقبل

اشكالية الدراسة:

إن الولايات المتحدة الأمريكيةلاتزال بعيدة عن أقرب المنافسين لها في قيادة النظام الدولي، وهي بذلك تتحكم بالنسق الدولي وإن لم يكن بالسهولة التي كانت عليها بعد الحرب الباردة. ومن ثم تنطلق اشكالية الدراسة من تساؤل رئيسي: (كيف ستؤثر مقومات القوة الأمريكية في استمرار هيمنتها الدولية)؟

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها:(إن الولايات المتحدة الأمريكية ستبقى الدولة المهيمنة على النظام الدولي على المدى القريب والمتوسط، لكن كلما استمرت حدة المنافسة مع القوى الأخرى ولاسيما الصين أدى ذلك إلى احتمالية اعادة هيكلة النظام الدولي).

هيكلية الدراسة:

قسمت الدراسة إلى خمسة محاور يتناول المحور الأول المقومات السياسية الأمريكية أما في المحور الثاني فقد تم دراسة المقومات الاقتصادية الأمريكية بينما تطرق المحور الثالث للمقومات العسكرية الأمريكية أما في المحور الرابع فقد تم بحث المقومات التكنولوجية الأمريكية المحور الخامس تناول القوة الناعمة الأمريكية.

المحور الأول: مقومات القوة السياسية الأمريكية

لقد تميزت السياسة الأمريكية ولاسيما بعد الحرب العالمية الثانية بخاصيتين وهما الشمول والقوة، فالشمول يعني إنه لم يعد هناك مسموح أو غير مسموح، فقد تلاشت حدوده أمام متطلبات الصراع بين القوى العظمى ولاسيما بعدما ادركت الولايات المتحدة

الأمريكية إن عليها أن تهتم بكافةا لقضايا العالمية على اختلاف أنوعها، وأن تحسم نهاياتها لصالح القوة الأمريكية،أما خاصية القوة فتعني الاساس الذي تقوم عليه الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما عززته كتابات غالبية المفكرين الأمريكيين امثال "هنري كسينجر"،إذيرى إن طبيعة الظروف الدولية المصحوبة بالصراع تدفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأنغماس في الشؤون الدولية[1]، وكذلك كتابات (فرانسيس فوكوياما) صاحب أطروحة نهاية التاريخ وانتصار الليبرالية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة، وأيضاً (جوزيف ناي) صاحب كتاب القوة الناعمة، و(صامويل هنتغتون) صاحب نظرية صدام الحضارات، و(نعوم تشومسكي) المتخصص في مجال الهيمنة الأمريكية وكذلك (زبغنيو بريجنسكي)[2].

وبذلك فإن الاستراتيجية الأمريكية عُرفت بفعاليتها وتأثيرها في السياسة العالمية، اذ يتمتع مقرروا ومفكروالاستراتيجية الأمريكية بالقدرة على التفكير في بناء وتشكيل المستقبل العالمي،إذتحتوي المؤسسات المعنية صياغة الاستراتيجية على اعداد وفيرة من اصحاب العقول المبدعة القادرة على أيجاد الحلول للمشكلات التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية في نطاقات انتشارها، وما يعزز ذلك هو المأسسة والتنظيم التي تتميز بها المؤسسات الأمريكية ولاسيما تلك المتعلقة باستراتيجيتها الخارجية[3]. كما تضم الولايات المتحدة العديد من المراكز البحثية المتخصصة في الجانب الفكري والاستراتيجي مثل (معهد العلاقات الخارجية،مؤسسة بروكلينغز، معهد ابحاث ستانفورد،مؤسسة راند)، والتي ساهمت في نشر الافكار المتعلقة بالهيمنة الأمريكية[4].

إن غياب الكابح الاستراتيجي بنهاية الحرب الباردة قد افسح المجال لرسم سياسة خارجية كونية تشمل العالم كله ولم يكن تبني الادارة الأمريكية بعد عام 1990 لمفهوم النظام العالمي الجديد من الامور التي تثير الدهشة لاسيما وهي استمرار لسياسة مألوفة على

المسرح السياسي الأمريكي والتي تعبر عن خاصية أمريكية اساسية قوامها تغليف سياسة القوة بعبارات اخلاقية مثالية[5]. فقد ركزت السياسة الخارجية الأمريكية عبر الادارات المتعاقبة في حقيقة الامر على تحقيق عدة اهداف تمثل انعكاساً لمصالحها الوطنية وتكريساً لهيمنتها العالمية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فالولايات المتحدة استفادت من نظام الاحادية القطبية في ان تمارس وتنفذ سياسة الهيمنة ضد الجميع[6]. ويمكن أن تحددأبرز هذه الأهداف بما يأتي:

1. فرض معايير وانماط جديدة للسلوك الدولي.
2. الإبقاء على تماسك المعسكر الغربي، والتمكين لأستمرارية انضواء الدول الصناعية الكبرى تحت اللواء الأمريكي.
3. التأكيد على حق الولايات المتحدة الأمريكية في التدخل سياسياً أو عسكرياً في أية منطقة في العالم.
4. استخدام الامم المتحدة كأداة لإضفاء الشرعية على أي تحرك عسكري تقوده الولايات المتحدة الأمريكية.
5. الحد من انتشار السلاح النووي على المستوى العالمي.

ويمكن القول إن الدولة التي تستطيع اخضاع الاخرين دون أن تستخدم امكانياتها العسكرية (Hard Power)، فهي دولة تتمتع بإمكانيات سياسية ودبلوماسية (الهيبة والنفوذ السياسي)، أي إن القوة السياسية اصبحت وسيلة يستخدمها الاقتصاد لتمرير مصالح القوى الدولية الكبرى[7]،فهنا نجد إن المقومات العسكرية أو الاقتصادية أو الثقافية أو التكنولوجية تعد عاملاً مساعداً لتحقيق النفوذ السياسي وليس بالضرورة أن يتم استخدام القوة الصلبة. إذ إن الهيبة والتأثير مهمان إلى حد كبير ومتى ما تم الاعتراف بهما فالدولة تحقق أهدافها من دون توظيف مفردات القوة العسكرية[8]، وكما يؤكد على ذلك (زبيغنيو

بريجينسكي)إذ يقول: "مع بداية القرن الحادي والعشرين، نجد إنه لا مثيل لقوة أمريكا من إذمداها العسكري على الصعيد العالمي، ومحورية النشاط الاقتصادي لأمريكا بالنسبة إلى صحة الاقتصاد العالمي، والتأثير الابداعي للدينامية التكنولوجية الأمريكية ومن إذالجاذبية العالمية للثقافة المحض أمريكية المتعددة الأوجه، وقد وفرت هذه العناصر كلها لأمريكا نفوذاً سياسياً عالمياً لا نظيرله وأصبحت الولايات المتحدة في كافة الاحوال ضابط الإيقاع العالمي وما من منافس لها على المدى المنظور"[9].

إن السياسة الأمريكية تقوم على المصالح وتعزيز نفوذها العالمي بما يحقق لها القدرة عل قيادة العالم وتزعم هرم النظام الدولي متفوقة على الدول الأخرى، فالفكر الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية يرى ان العالم يبحث عن قائد سياسي وان امريكا هي القائد، فالسيطرة الأمريكية على العالم كما ترى يعني الاستقرار الدولي[10]. لذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية قطعت اشواطاً طويلة لبناء هذه المكانة الاستراتيجية في قمة الهرم الدولي وسخرت كل امكانياتها لتحقيق هذه الهيمنة والمحافظة على استمرارها. ويتبين ذلك من خلال معرفة الاهداف أو التحديات الاستراتيجيات الأمريكية قبل الهيمنة (الحرب الباردة)، وفي ظل الهيمنة (الاحادية القطبية)،ولاسيما الأفكار التي جاء بها المحافظون الجدد ورؤيتهم الاستراتيجية لمشروع القرن الأمريكي والتحديات التي ستواجه الولايات المتحدة، وكما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول رقم (1-1): الاستراتيجيات الأمريكية في فترة الحرب الباردة وما بعد الحرب الباردة

المجال الاستراتيجي	الحرب الباردة	القرن الحادي والعشرين
النظام الأمني الدولي	ثنائي القطبية	احادي القطبية
الأهداف الأمريكية الاستراتيجية	احتواء الاتحاد السوفيتي	الحفاظ على "السلام الأمريكي"
المهام العسكرية الاساسية	ردع التوسع السوفيتي	حماية وتوسع نطاقات السلام الديمقراطي/ ردع نشوء قوة عظمى جديدة منافسة/ حماية الدول المفاتيح/ حيازة التطور العسكري
التهديدات العسكرية الاساسية	امكانية حصول حرب عالمية متعددة المسارح	امكانية حصول معارك متعددة على المسرح العالمي
تركّز التنافس الاستراتيجي	أوروبا	شرق آسيا

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: هادي قبيسي،السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظية الجديدة والواقعية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2008، ص23.

وتأسيساً على ما سبق تستخدم الولايات المتحدة بعض الآليات السياسية لتنفيذ استراتيجيتها المتعلقة بالهيمنة على النظام الدولي، ومن هذه الآليات هو الهيمنة على المنظمات والمؤسسات الدولية لاسيما الامم المتحدة، كما يشير إلى ذلك وزير الخارجية الأمريكي الأسبق (جيمس بيكر) إذيقول "إن استخدام الامم المتحدة لم يكن نتيجة لالتزام قوي بفكرة التعددية الدولية، بل كان ناتجاً عن ادراك عميق لفائدة الامم المتحدة كوسيلة

للقيادة الأمريكية"[11]. وتبلور هذا بشكل واضح في حقبة ما بعد الحرب الباردة،إذ فرضت الولايات المتحدة سيطرتها على هذه المنظمة وعلى الاجهزة والوكالات التابعة لها، وخير دليل على ذلك،المدة التي كان فيها الامين العام للأمم المتحدة (بطرس بطرس غالي) الذي اراد لهذه المنظمة الاستقلال في قراراتها بعيداً عن الضغوط الأمريكية، لكن هذه الرؤية كانت سبباً في عدم التجديد له لولاية ثانية من جانب ادارة كلينتون[12]. وخلال مدة عمله كأمين عام للأمم المتحدة مارستالولايات المتحدة الضغط عليه، اذ خيرت وزيرة الخارجية (مادلين أولبرايت) رؤساء الدول بين صداقة كلينتون أو بطرس بطرس غالي، كما أعلنت إنه ليس بوسع الامم المتحدة ان تفعل الا ما تسمح به الولايات المتحدة[13]. وهذا يدل على إن الولايات المتحدة قد ربطت نجاح الامم المتحدة بتحقيق مصالحها واهدافها تحت تفسيرات ومبررات أمريكية تحاولأن تقنع بها العالم،إذلم يغلق ميثاق الامم المتحدة الباب أمام هيمنة الولايات المتحدة ورغباتها البرغماتية العملية على المنظمة. اذ استخدمت الولايات المتحدة في عهد الرئيس بوش الابن الامم المتحدة في تمرير القرارات التي تخدم السياسات الأمريكية وبالأخص بعد احداث الحادي عشر من أيلول 2001، وما لبثت بعدها على انكار أي دور حيوي للمنظمة الاممية، بل وصلت الهيمنة الأمريكية للمنظمات الاقليمية المرتبطة بهيئة الأمم المتحدة[14].

ويبقى جوهر الاستراتيجية الأمريكية الحقيقي هو الحفاظ على الولايات المتحدة الأمريكية كقطب أوحد في القرن الحادي والعشرين وعدم السماح لأي من القوى الأخرى في ان تنافس بشكل فعلي الولايات المتحدة الأمريكيةأو حتى مجرد التفكير بمنافسة لأن القرن الحالي لابد أن يكون أمريكياً، وتم تأخير ذلك من خلال رؤى استراتيجية كان من بين اهمها ما اصطلح على تسميته (استراتيجية الامبراطورية)The Empire Strategy وان يتم تبني الامن القومي من خلال هذه الاستراتيجية[15]. ويرى "روبرت كابلان" مراسل

صحيفة " اتلانتيك منثلي" ان صانعي الاستراتيجيات الامنية والسياسية الامريكان يجب ان يتطلعوا إلى الامبراطوريات اليونانية والرومانية والبريطانية ليستفيدوا منها في كيفية صياغة السياسة الخارجية الأمريكية، ويرى روما بشكل خاص هي نموذج للقوة الشمولية المهيمنة التي استخدمت وسائل مختلفة من اجل فرض وتشجيع النظام في عالم غير منظم وفوضوي[16].ويرى الرئيس الأمريكي (جو بايدن) إن السياسة الخارجية هي امتداد منطقي للعلاقات الشخصية[17]() وإن الولايات المتحدة دولة ديمقراطية على العكس من روسيا التي تعد دولة ديمقراطية واستبدادية في الوقت نفسه[18]

يتضح مما سبق إن الولايات المتحدة الأمريكية كانت الدولة الأقوى من ناحية الهيمنة السياسية طوال حقبة ما بعد الحرب الباردة وإلى يومنا هذا، وانها بعيدة كل البعد عن التراجع والتدهور في امكاناتها السياسية،ولا يبدو عليها في الوقت الحالي أي مؤشر واضح للضعف جراء التنافس مع الصين. لأن الهيمنة تفرض على الولايات المتحدة الأمريكية ان تسعى دائماً إلى زيادة قوتها النسبية مقارنة مع قوة الاخرين، والسبب يعود إلى "التنافسية" التي تشهدها السياسة الدولية.

المحور الثاني: مقومات القوة الاقتصادية الأمريكية

يعد العامل الاقتصادي من اهم العوامل المؤثرة في قوة الدولة، اذ يساهم الاقتصاد في توفير الأمن القومي والقوة العسكرية والسياسية للدولة، كما انه يوفر احتياجات المواطنين من فرص العمل والاستثمارات. ومن ثم فإن التفوق الاقتصادي يساهم في دعم مركز الدولة الخارجي، اذ ان الدولة التي لا تستطيع الحفاظ على تفوقها الاقتصادي، تفقد مركزها على الساحة الدولية وهذا ما حدث تماما مع الاتحاد السوفيتي عندما تراجع على المستوى الاقتصادي بشكل كبير مما ادى إلى تفككه وانهياره بعد ما كان قطبا مهما في النظام الدولي إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية.

وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى استمرار هيمنتها على النظام الدولي من خلال التأكيد على الجانب الاقتصادي وفق ما يلي:

أولاً: التأكيد على استمرارية تفوق أنموذجها الاقتصادي

ويتمتع الاقتصاد الأمريكي بمجموعة من العناصر القوية التي تجعل الاقتصاد العالمي يتأثر كثيرا بالاقتصاد الأمريكي،إذيؤكد (بريجنسكي) مستشار الامن القومي للرئيس الأمريكي الأسبق (جيمي كارتر) بقوله: "إن القوة الأمريكية هي اساس الاستقرار العالمي وإن أي انكماش اقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية سوف تكون له تأثيرات عالمية كبيرة"[19]، ومن هذه العناصر ما يأتي[20]:

1- يُعدّ الاقتصاد الأمريكي اقتصاداً عملاقاً اذ يشكل 25% من الناتج المحلي الاجمالي العالمي،إذيقدر الناتج المحلي للولايات المتحدة الأمريكية حوالي 23.32 ترليون دولار،أما الناتج المحلي الاجمالي العالمي فيبلغ 96.35 ترليون دولار[21].

2- تشكل واردات الاقتصاد الأمريكي من السلع 325.8 مليار دولار، وهذه نسبه عالية قياساً بالواردات العالمية، ومن ثم فإن أي تراجع في الواردات الأمريكية ينعكس سلباً على الدول المصدرة، وتشكل أيضاً الصادرات الأمريكية257 مليار دولار حسب احصائيات 2023[22].

3- لايزال الدولار يحتل المركز الأول في النظام النقدي الدولي، كونه يهيمن على ثلثي الاحتياطات الدولية للعملات الحرة، وهذا الأمر يعطي الولايات المتحدة وضعا خاصاً من ناحية تسديد وارداتها بالعملة الوطنية.

4- إن كثير من دول العالم تعتمد بالمرتبة الاساس على السوق الأمريكية في تصدير سلعها ومنتجاتها،إذ تشكل نسبة صادرات كندا للولايات المتحدة الأمريكية 83%

ونسبة صادرات المكسيك إلى السوق الأمريكية 88% كما إن نسبة كبيرة من صادرات الصين، ماليزيا، اليابان، سنغافورة، تايلند تذهب إلى السوق الأمريكية.

5- يُعدّ الاقتصاد الأمريكي من اكبر الاقتصاديات التي تستثمر في الخارج،إذ بلغ حجم الاستثمارات الأمريكية في عام 2019 فقط 5.96 ترليون دولار، وبالمقابل تعد الولايات المتحدة أكثر دولة تستقبل استثمارات أجنبية[23].

والملاحظ مما تقدم إن الولايات المتحدة تحظى بمكانة مهمة على صعيد السيطرة على مصادر الطاقة والموارد الأولية، كالنفط والمعادن الأخرى،كما تحتوي على المخزون الاحتياطي والاستراتيجي من النفط والذهب والعملات الأجنبية والأرصدة في مختلف بنوك العالم. وطبقا لذلك يمكن القولإن الاقتصاد الأمريكي يعد اضخم اقتصاد في العالم،كون الولايات المتحدة الأمريكية على عكس بلدان كثيرة، استطاعت تحول هذه الموارد إلى موارد ذات تأثير فعال على المستوى الدولي[24].

فضلاً عن ذلك فإن من مؤشرات تفوق الولايات المتحدة من الناحية الاقتصادية، يأتي من خلال استحواذها على معظم الشركات المتعددة الجنسية في العالم[25]، إذ تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية 100 شركة عملاقة في العالم منها:(Apple وتبلغ قيمتها السوقية 2.466 ترليون دولار،Microsoft وتبلغ قيمته السوقية 2.049 ترليون دولار،Google وتبلغ قيمتها 1.267 ترليون دولار،Amazon وتبلغ قيمتها السوقية 1.025 ترليون دولار) وذلك حسب احصائيات عام 2022، والكثير من هذه الشركات تحتل المراتب الأولى من بين الشركات العالمية الكبرى، والذي يتسع نشاطها إذ يشمل فروع الإنتاج والخدمات كافة بالمقارنة مع الشركات العالمية الأخرى[26].

ومما يدعم فكرة الهيمنة الأمريكية ولاسيما في الجانب الاقتصادي، هو ضخامة حجم الناتج المحلي الاجمالي للولايات المتحدة مقارنة بأقرب المنافسين (الصين) التي يمثل اقتصادها اليومثاني أكبر اقتصاد في العالم، وهو أيضاً الاقتصاد الأكثر تطوراً في العالم في السنوات الأخيرة[27]، ومقارنة بالناتج الاجمالي العالمي، كما هو موضح بالجدول الاتي.

الجدول رقم (1-2) مقارنة بين الناتج المحلي الاجمالي للولايات المتحدة والصين لسنوات مختارة بالترليون دولار

السنة	الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي	الناتج المحلي الاجمالي الصيني	الناتج المحلي الاجمالي العالمي
2015	**18.21**	**11.6**	**74.9**
2016	**18.7**	**11.23**	**76.2**
2017	**19.48**	**12.31**	**81**
2018	**20.53**	**13.89**	**86.2**
2019	**21.38**	**14.28**	**87.6**
2020	**21.06**	**14.69**	**85.4**
2021	**23.32**	**17.73**	**97**

، 2023، 15 March،The World Bank،Source: 1- GDP (current US$) – China The World ،on: https://2u.pw/b6sj3p. 2- GDP (current US$) – United States Global ، 2023: on: https://2u.pw/sRFp6t. 3- Aaron O'Neill،15 March،Bank gross domestic product (GDP) at current prices from 1985 to 2027(in billion on: ، 2023،Statista16February،U.S. dollars)

https://www.statista.com/statistics/268750/global-gross-domestic-product-gdp/.

وكما يقول استاذ العلوم السياسية (جوزيف ناي) في وصفه لأهمية الاقتصاد في السياسة الخارجية: "ان القوة الاقتصادية بمختلف مقوماتها قد دعمت اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية وعملت على تمويلها في اتجاه الهيمنة والتفرد على المستوى الدولي"[28]. إذ وضعت الولايات المتحدة برنامجاً تعمل من خلاله للسيطرة على اقتصاديات العالم وخصوصا دول العالم النامي ويتضمن هذا البرنامج:[29]

1- السيطرة على الاسواق العالمية.

2- المساعدات الاقتصادية والقروض، وتأتي المساعدات الاقتصادية الأمريكية خوفاً من ان ينغلقوا على انفسهم والدليل على ذلك هو ما تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية من مساعدات إلى اسرائيل تقدر بـ 302 مليار دولار سنويا، وما تقدمه من مساعدات إلى 47 بلداً افريقياً والتي تقدر بـ 630 مليون دولار.

3- العقوبات الاقتصادية: اعتمدت الولايات المتحدة هذه الوسيلة بعد الحرب الباردة، عندما انفردت بقيادة العالم،إذكان من نتائج هذا الانفراد فرض مبادئها السياسية والاقتصادية، وان تمت مخالفتها من أي دولة فسوف تتعرض إلى عقوبات فردية من طرف الولايات المتحدة أو عن طريق المؤسسات السياسية والاقتصادية الدولية ومنها الحصار على العراق الذي ادى إلى انحدار الاقتصاد العراقي خلال المدة 1991-2003[30]، وكذلك العقوبات ضد أيران والسودان وسوريا وغيرها من الدول.

ثانيا: الهيمنة على مؤسسات الاقتصاد الدولي

سعت الولايات المتحدة الأمريكية منذ أواخر الحرب العالمية الثانية إلى انشاء نظام تجارة حر يعزز المصالح الأمريكية،إذدعمت الاندماج التدريجي للعديد من الدول في المؤسسات الاقتصادية الدولية ذات الطابع الرأسمالي الأمريكي كصندوق النقد الدولي[31]، الذي تساهم فيه الولايات المتحدة الأمريكية بالنصيب الاكبر، إذ تبلغ حصتها 117 مليار دولار و44 مليار دولار من الأموال التكميلية من إجمالي الموارد البالغ 687 مليار دولار، ومن ثم تبلغ حصتها 17.6% من إجمالي الحصص حسب احصائيات عام 2022[32]، لذلك فإن معظم قراراته كانت أمريكية.

ومن المؤسسات الاقتصادية الدولية الأخرى، البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية، إذ تبلغ حصة الولايات المتحدة في منظمة التجارة العالمية أكثر من 17%، ومن ثم عملت الولايات المتحدة على تكريس هيمنتها على هذه المؤسسات[33]. مضافاً لها التحالفات الدولية[34]

وفي واقع الأمر قد أتاح هذا الوضع المتميز للولايات المتحدة الأمريكية داخل هذهالمؤسسات المالية العالمية فرصة السيطرة على سياساتها لخدمة المصالح الأمريكية، من خلال تحكمها في اختيار كل من مدير صندوق النقد الدولي ورئيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير والذي غالباً ما يحمل الجنسية الأمريكية،ومن ثم فإن مدى تأثير النفوذ الأمريكي على سياسات وبرامج المؤسسات المالية الدولية يتضح من خلال دور البنك الدولي في تعزيز رؤية الولايات المتحدة الأمريكية للنظام الرأسمالي، فقد اهتم البنك منذ انشائه بالرأسمالية والعمل على زيادة دور القطاع الخاص في اقتصاديات الدول النامية، لذلك فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإصدار

تعليمات أمنية لهذه المؤسسات تطالب بمنع تقديم مساعدات أوقروض دولية لعدد كبير من الدول[35].

من ناحية أخربتسيطرالولايات المتحدة على منظومة اقتصادية كبيرة متشعبة مرتبطة بالعالم ارتباطاً وثيقاً، إذاصبح العالم معداً بشكل غير قابل للفهم بسهولة ممتنعة بعد عام 1991م،اذ استجابت الولايات المتحدة الأمريكية لملئ الفراغ الذي تركه الاتحاد السوفيتي إثر تفككهوغيابهعن المسرح الجيوسياسي العالمي،فقد استطاع الأمريكيون تطوير فرضية ربط كل شيء بكل شيء أمريكي لكي يستمروابإقناع العالم بالمحصلة الختامية لانهيارالولايات المتحدة تعني انهيار العالم بأسره، وهذا ما يمكن الاستدلال عليه بربط الولايات المتحدة نفسها بالعالم بها عبر النفط والدولار والأسهم والبنوك والتكنولوجيا والأمن الإقليمي والدولي[36].

ومع إن الدولار الأمريكي هو عملة أكبر اقتصاد في العالم، ولكنه أيضاً يستخدم على نطاق واسع في خارج الولايات المتحدة، كعملة احتياطية من قبل المدخرين غير الأمريكيين، وكعملة للتبادلات التجارية من قبل المصدرين والمستوردين على المستوى العالمي، وكعملة تمويل من خلال مجموعة واسعة منالمقترضين من خارج الولايات المتحدة[37].هذه الاستخدامات العالمية للدولار الأمريكي تعني أن التغييرات فيالقيمة لها عواقب على الاقتصاد العالمي بما يتجاوز التأثيرات المباشرة التقليدية على التجارة الخارجية معالولايات المتحدة.

وانطلاقاً مما تقدمإن التفوق الاقتصادي الذي تتمتع به الولايات المتحدة الأمريكية وما ينتج عنه من سيطرة على معظم اقتصاديات العالم ولاسيماالدول النامية، هو نتيجة استغلالها لمؤسسات التمويل الدولية، وعلى الرغم من ان مبادئ هذه المؤسسات تنص على إنه يجب الا يستغل البنك الدولي والصندوق ومنظمة التجارة العالمية لخدمة أي

اهداف سياسية، وان الاعتبارات الاقتصادية هي وحدها التي سوف تكون محور الاهتمام عند اتخاذ أي قرار، الا إن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل جاهدة على حفظ دورها القيادي بكل هذه المؤسسات المالية الدولية لأستمرار هيمنتها ونفوذها الدولي.

المحور الثالث: مقومات القوة العسكرية الأمريكية

لقد هيمن على فكر وعقيدة المؤسسة العسكرية الأمريكيةخلالحقبة الحرب الباردة مذهب حربي ورثته الولايات المتحدة الأمريكية من تجربتها اثناء الحرب العالمية الثانية وظل يسيطرعلى حسابات التخطيط العسكري الأمريكي حتى أواخر الثمانينات،ويرتكز هذا المذهب على اعتماد المؤسسة العسكرية على القوة الصناعية الهائلة للاقتصاد الأمريكي لضمان تفوق القوات الأمريكية من إذالكم والكيف سواء في مسرح العمليات بهدف توظيف هذا التفوق لإلحاق الهزيمة بقوات العدو، أو على المستوى الاستراتيجي بهدف احداث استنزاف منظم لبيئته الاقتصادية وقد تبلورت الخطوط العريضة لهذا المذهب في ذروة الصراع مع قوات المحور، فابتداءً من عام1938م اشرفت المؤسسات العسكرية على اكبر عملية تعبئة صناعية إذخصص حوالي 15% من اجمالي الناتج القومي لتغذية آلة الحرب، وهذه التجربة اثرت بقوة على العقيدة العسكرية الأمريكية[38]، ومن ثم فإن من الواضح بأن المشروعالأمريكي للهيمنة تأسس على مزيج من العوامل المختلفة، من أهمها العسكري الذي يتكون من شبكة عالمية من القواعد العسكرية[39].

إن سعي الدولة المسيطرة في نظام القطبية الأحادية للحفاظ على سيطرتها يمكن أن يدفعها لأستعمال الوسائل كلها من أجل تحقيق هذا الهدف، بما في ذلك اللجوء إلى القوة المسلحة في سياستها الخارجية[40].ويتخذ استخدام الوسيلة العسكرية، كأداة من ادوات تنفيذ السياسة الخارجية، لأية دولة أحد الاساليب الثلاثة الآتية[41]:

1. اسلوب الاستخدام الفعلي للقوة المسلحة لتحقيق اهداف السياسة الخارجية.

2. اسلوب التهديد باستخدام القوة العسكرية لإجبار الطرف الآخر على الرضوخ.
3. والاستجابة لأهداف السياسة الخارجية(اسلوب الردع).
4. اسلوب استعراض القوة المسلحة بهدف اثاره مخاوف الطرف الخصم.

والمتتبع لتأريخ الولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص استخدامها لقوتها العسكرية، يلحظ ان الاسلوبين الأول والثاني دائما ما يتم استخدامهما من الجانب الأمريكي. لذلك تعد الولايات المتحدة من الدول التي لا تمتثل لقواعد تحريم استخدام القوة بالرغم من ان ميثاق الامم المتحدة حرم استخدام القوة العسكرية الا ضمن حدود سلطة مجلس الأمن[42].

تُعدّ عقيدتي (الردع والاحتواء المزدوج) الأساس الذي كانت تبنى عليه الاستراتيجيات العسكرية منذ تأسيس وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) عام 1947م طوال حقبة الحرب الباردة وما بعدها حتى عام 2001م الذي شهد هجمات الحادي عشر من سبتمبر، اذ تبنت الولايات المتحدة وفي ظل قيادة الرئيس بوش الأبن عقيدة جديدة (الحرب الاستباقية– الوقائية) والتي استخدمتها في افغانستان 2001م وفي العراق 2003م ومبدأ هذه العقيدة يتمحور حول التحول من التصدي لهجوم فعلي إلى شن حروب وضربات استباقية ووقائية لمنع هجمات متوقعة[43].

وقد استخدمت الولايات المتحدة اسلوب التدخل السياسي والعسكري، بهدف الحفاظ على آليات وقواعد عمل النظام الدولي الذي يخدم مصالحها، إذيكون تدخلها تحت شعارات اخلاقية في اطار الشرعية الدولية[44]، وهذا السلوك التدخلي الأمريكي أصبح يستند إلى أسس نابعة من الهيمنة الأمريكية على العديد من المؤسسات الدولية ابرزها الامم المتحدة التي باتت ساحة مفضلة للسعي الأمريكي لتوظيف امكانياتها السياسية والمالية وحتى الدعائية من اجل تحقيق الاجماع الدولي لصالح التدخل السياسي والعسكري في مختلف

مناطق العالم تحت شعارات التدخل الانساني وحماية حقوق الانسان أو الاسباب الامنية [45].

أما فيما يخص القدرات النووية للولايات المتحدة الأمريكية، فقد احتفظت اعتباراً من يناير 2021، بمخزون عسكري من حوالي 3800 رأس نووي، تقريباً نفس العدد في يناير 2020 تم نشر حوالي 1800 منها، تتكون من حوالي 1700 رأس حربي استراتيجي و100 رأس حربي غير استراتيجي (أو تكتيكي) على الطائرات والصواريخ الباليستية والغواصات،فضلاً عن ذلك تم الاحتفاظ بحوالي 2000 رأس حربي احتياطي وحوالي 1750 رأساً حربياً في انتظار التفكيك[46]. ويرجع خفض الرؤوس الحربية تطبيقا لمعاهدة خفض الاسلحة الهجومية الاستراتيجية (ستارت الجديدة) في عام 2017[47].

وتحتفظ الولايات المتحدة الأمريكية بأكثرمن150 الف جندي حول العالم وكما هو موضح في الجدول رقم (1–3)، (50) الفاً من جنودها على سفن الاسطولالأمريكي الذي يجوب بحار العالم لاسيما الوجود الأمريكي في مضيق هرمز لأن الولايات المتحدة تعتقد ان من يسطر عليه يتحكم في الاقتصاد العالمي[48].

وهناك أكثر من (800) منشأة عسكرية أمريكية خارج الولايات المتحدة، منها (60) قاعدة رئيسة، ووجود عسكري أمريكي في اكثر من (140) دولة، منها انتشار رئيسي في (25) دولة، فضلاً عن التزامات قوية بالدفاع عن (31) دولة، واتفاقيات دفاعية مهمة مع (29)دولة أخرى[49]. ومن ثم فأن الهدف النهائي من هذا الانتشار الكبير هو الحفاظ على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وتعزيزها، وكذلك ضمان حلفائها وعلى رأسهم اسرائيل.

الجدول رقم (1-3) انتشار الافراد العسكريين الأمريكيين حول العالم وفقاً لعام 2022

عدد الجنود	مكان الانتشار
395.67	أوروبا
240	الدول السوفيتية السابقة
84.093	شرق آسيا والمحيط الهادئ
561.6	شمال افريقيا والشرق الأدنى وجنوب آسيا
035.1	جنوب الصحراء الكبرى
947.1	النصف الغربي للكرة الأرضية
935.5	أماكن أخرى

، Statista،Source:Deployment of U.S. troops in selected world regions 2022 on: https://2u.pw/2SYk2g.، 2023، last visite : 22 March، 2022،21 December

ويمثل الانفاق العسكري الأمريكي اكثر من ثلث اجمالي الانفاق العالمي في عام 2017 ببلوغه 610 مليار دولار، وبقيت الولايات المتحدة اكبر المنفقين على السلاح في العالم،إذبلغ الانفاق الأمريكي نحو ثلاثة اضعاف (2.7) انفاق الصين التي تعد ثاني أكبر المنفقين على السلاح، اذ مثل الانفاق العسكري الأمريكي 3.1% من ناتجها المحلي الاجمالي في عام 2017، أما في عام 2018 فبلغت ميزانية الانفاق العسكري700 مليار دولار بزيادة كبيرة عن عام 2017 أما عام 2019 فكانت ميزانية الدفاع 717 مليار دولار[50]. وفي عام 2023 بلغت ميزانية الدفاع الأمريكية 877 مليار دولار،ومن ثم فإن الولايات المتحدة تنفق على الدفاع أكثر مما تنفقه الصين وروسيا والهند والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا وكوريا الجنوبية واليابان وأوكرانيا مجتمعة[51]()

الجدول رقم (1-4) تصاعد الانفاق العسكري الأمريكي لسنوات مختارة (بالمليار دولار)

السنة	المبلغ بالمليار دولار	النسبة من الناتج المحلي الاجمالي
2015	633.83	%3.48
2016	639.86	%3.41
2017	646.75	%3.31
2018	682.49	%3.31
2019	734.34	%3.43

Source: U.S. Military Spending/Defense Budget 1960-2023، last visit: 23 March، 2023، on: https://www.macrotrends.net/countries/USA/united-states/military-spending-defense-budget.

وتبلغ ميزانية الدفاع الأمريكية لعام 2020 (721.5) مليار دولار، أما عام 2021 فبلغت ميزانية الدفاع 740 مليار دولار[52]،وقالت مجلة "ديفينس نيوز" الأمريكية إن الرئيس الأمريكي جو بايدن، طلب من الكونغرس اعتماد (753) مليار دولار لتمويل جهود حماية الأمن القومي، بينها (715) مليار يتم تخصيصها لوزارة الدفاع لعام 2022 [53]. كما اصبحت شركات السلاح الأمريكية، المورد الرئيسي لنحو (90%) من الحروب والنزاعات على مستوى العالم[54].

يمكن القول إن صادرات الولايات المتحدة من الأسلحة باتت وسيلة لدعم هيمنتها العالمية، وفي الوقت نفسه اضعاف الخصوم والمنافسين، ويتبين ذلك من خلال تحكم

الولايات المتحدة وسيطرتها على تجارة الاسلحة بين دول حلف شمال الاطلسي "الناتو"، مما يجعله في مركز متفوق بالمقارنة مع دول الأخرى ضمن الحلف.

وتأسيسا على ما تقدمتعطي الولايات المتحدة منذ تأسيسها وإلى يومنا هذا قدرا كبيراً من الاهتمامبالوسيلة أوالأداة العسكرية في تحديد أهدافها ورسم استراتيجياتها الخاصة بتحقيق تلك الأهداف، حتى أضحت تلك الوسيلة صاحبة الفضل فيما وصلت اليهالأمةالأمريكية من مكانة عالمية ومصالح واسعة الانتشار في كافة أنحاء العالم وهيمنة واضحة على مستوى النظام الدولي.

المحور الرابع: مقومات القوة التكنولوجية الأمريكية

إن قياس قوة أي دولة يعتمد على تمتعها ببعض الافضليات مقارنة مع الدول الأخرى. وفي وقتنا الحالي تمثل القدرات التكنولوجية مصدراً مهماً لقوة الدولة على المستوى الدولي. فالبعض منها تسعى من خلال امتلاكها التكنلوجيا إلى المحافظة على موقعها في قمة الهرم الدولي كالولايات المتحدة الأمريكية، أما البعض الاخر من الدول التكنلوجية تهدف إلى المنافسة على قيادة النظام الدولي كما هو الحال مع الصين.

ويشهد العالم اليوم تغلغل تكنولوجيا الواقع الافتراضي، بعد ان اصبحت شبكة الانترنت جزءاً لا يتجزأ من الحياة اليومية، وأصبح لها دورها المتقدم في جميع القطاعات الحيوية في العالم، محدثة ثورة في عالم الاتصالات ونقلة نوعية لدور الإعلام، وتقدماً لدور المجتمع المدني العالمي. وهي بمثابة العمود الفقري للتنسيق بين كافة المجالات الاقتصادية، وقد لعبت دوراً مهماً في ترجيح كفة الاقتصاد المعتمد على التكنولوجيا الرقمية على نظيره المؤسس على الصناعة الثقيلة[55]، وهذا ما حصل تماماً مع الاتحاد السوفيتي بعد أن كان يعتمد اعتماداً كلياً على الصناعات الثقيلة، ومن ثم فقد كان متخلفاً

عن الولايات المتحدة الأمريكية التي قطعت اشواطاً كبيرة في المجال التكنلوجي في القطاعات كافة. وفي الوقت نفسه أدت الثورة العلمية والتكنلوجية المعاصرة إلى تراجع الدور الذي كانت تلعبه الأيديولوجيا كونها الدافع الذي يحرك التفاعلات الدولية وتركت المكان لعناصر اكثر فعالية وجاذبية هما الاقتصاد والتكنولوجيا[56].

ولم تعد القدرات العسكرية والنووية هي الآلية الوحيدة والمركزية في تفعيل الدور الاقليمي والدولي للدول، وانما حلت محلها عناصر اكثر حداثة تنتمي إلى البعد الجيو اقتصادي (GeoEconomic) في العلاقات الدولية المعاصرة كالقدرة على الابتكار والتجديد التكنولوجي ومستويات التعليم والانفاق على البحث والتطوير....الخ[57]. إذتضمالولايات المتحدة الأمريكية العديد من المعاهد الخاصة والعامة ومؤسسات التعليم العالي المهتمة بالجانب العلمي والتكنلوجي. اذ تتصدر الجامعات الأمريكية اهم الجامعات العالمية المرموقة، تتواجد 30 جامعة وكلية أمريكية من اصل افضل 45جامعة وكلية في العالم، مثل (جامعة هارفارد، جامعة يل، معهد ماساتشوستس للتقنية، جامعة ستانفورد، جامعة برنستون، جامعة كولومبيا وجامعة كاليفورنيا) وغيرها[58].

تشير التقديرات بأن الولايات المتحدة الأمريكية ماتزال على القمة في امتلاكها للقدرات التكنلوجية، فهي في اعلى سلم الابتكار التكنولوجي مقارنة مع الدول المنافسة لها في هذا المجال، خصوصا وانها كانت السباقة في تبني عصر المعلوماتية وبناء الاقتصاد الرمزي[59]. وإذا ما عرفنا أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتكر 60% من تكنولوجيا المعلومات لأدركنا مدى القدرة التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية للهيمنة على النظام السياسي الدولي[60]. أما في مجال انتاج البرامج وتطويرها فتعد الولايات المتحدة اكبر منتج للبرامجيات على مستوى العالم، إذيتجاوز انتاجها (45%)

من حجم الانتاج العالمي، تليها دول الاتحاد الأوربي بنسبة (23%)، ثم الدول الاسيويةا لتي تصل نسبة انتاجها إلى(18%)[61].

أما على صعيد التكنلوجيا العسكرية، فإن الولايات المتحدة تمتلك قاعدة عسكرية صناعية ضخمة تابعة للمؤسسة العسكرية،إذتقوم هذه المؤسسة بإنتاج منظومات التسلح عالية التكنولوجيا، إذ انفقت مليارات الدولارات لتطوير بحوث السلاح وبحوث منظومات الدفاع الصاروخية الفضائية[62]. إلى جانب امتلاكها لوكالة فضاء متخصصة (ناسا)، التي تستحوذ على معظم النشاط العلمي في الفضاء الذي بات مسرحاً لعملياتها العسكرية واصبح كذلك مجالاً للتنافس ذي الطابع العلمي والتكنولوجي،إذ تهدف الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيق سيادة في المجال الفضائي من خلال نشر الأقمار الصناعية المتخصصة بالرصد والمراقبة والتجسس وكذلك المشاريع التي تهدف إلى عسكرة الفضاء[63].

تهدف الولايات المتحدة اليوم من خلال الاهتمام بالجانب التكنولوجي، إلى أيجاد فجوة بينها وبين القوى الأخرى التي تنافسها في هذا المجال، كون الأقطاب الأخرى تسعى إلى تقويض المكانة الأمريكية على المستوى الدولي. وان أبرز هذه الدول التي تثير القلق الأمريكي هي الصين، والسبب في ذلك يعود الى التطورات الهائلة والمتسارعة التي ترافق التكنولوجية الصينية.

إذ تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى منع الصين من سد الفجوات التكنولوجية المتبقية بينها الصين والغرب ومنع (اللحاق والسبق) الصيني، وهذا الأمر يظهر في ثلاثة اتجاهات[64]:

1- تقييد الاستثمار الصيني في التكنولوجيا،والتقييد الاستثماري، يعني وجوب حصول الشركات على موافقة من الحكومة الأمريكية للتعاون مع رأس المال الصيني في

الصناعات التكنولوجية لتقليص حيازة أو مشاركة الاستثمارات الصينية لشركات تكنولوجية أمريكية أو حتى غربية تلقى الدعم أو المشاركة من شركات أمريكية.

2- تقييد تصدير التكنولوجيا إلى الصين، ويشمل تقييد بيع معدات التكنولوجيا الأمريكية للصين، ما يجعل من الصعب على الشركات الصينية في سلاسل التوريد أن ترتبط بالشركات الأمريكية وتورّد لها.

3- فرض التعريفات الجمركية، ويعد فرض التعرفة الجمركية الإجراء الثالث في الحرب التجارية، والذي استهدف البضائع الوسيطة التكنولوجية الصينية على وجه التحديد. إذ يعد فرض تعرفة أعلى على البضائع التكنولوجية الصينية وسيلة لسحب الاستثمارات التكنولوجية الأمريكية من الصين وتوجيهها إلى مراكز أخرى، لأنها أصبحت أعلى تكلفة.

وهذا يشير إلى ان الولايات المتحدة الأمريكية تريد مواصلة التفوق التكنولوجي الذي بدوره يدعم المكانة الأمريكية في النظام الدولي المتمثلة في الزعامة والتفوق، فمن دون القدرات التكنولوجية لا تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية الاستمرار في الهيمنة الدولية. لذا نجدها تعمل جاهدة على منع الدول المنافسة لها من تحقيق تفوق تكنولوجي يذكر.

وتأسيساً على ما سبق فأن المقومات التكنولوجية يمكن ان تلعب دوراً مهماً في تغيير النظام السياسي الدولي أو الحفاظ على الوضع الراهن، لما لها من تأثير كبير على المقومات الأخرى كالمقومات العسكرية والاقتصادية والتي يمكن ان تدعم عملية التعبئة والحشد السياسي الذي يدفع باتجاه التغيير أو المحافظة.

المحور الخامس: مقومات القوة الناعمة الأمريكية

يستند هذا النوع من الهيمنة على التأثير الثقافي والموارد غير العسكرية والقوة الاقتصادية، مثل الهيمنة الروسية على الدول القريبة منها، أو التواجد الصيني الذي

ينظر له بشكل متزايد على انه يظهر بعض خصائص الهيمنة في جنوب شرق آسيا، أو نفوذ الولايات المتحدة في كندا وامريكا الوسطى، مع الفارق بإن الولايات توصف "القوة المهيمنة العالمية"[65].

وتعرف القوة الناعمة بأنها " القدرة على التأثير في سلوك الاخرين من خلال اعادة تشكيل أولوياتهم من دون استخدام ادوات اكراه وانما من خلال الاقناع والاستقطاب المرتبط بمصادر وقدرات غير ملموسة"، وهذه الوسائل الجاذبة يمكن استخدامها بعدة طرق منها : الثقافة الشعبية، الدبلوماسية العامة والخاصة، الشركات والمؤسسات التجارية العاملة، المنظمات الدولية[66].

واذا تحدثنا من المنطلق الثقافي فان الولايات المتحدة تظل الاكثر نفوذاً وتأثيراً في عالمنا الراهن سواء كان على صعيد الثقافة الشعبية ام على صعيد الثقافة العليا، مستفيدة من شيوع اللغة الانجليزية على مستوى العالم، سواء كان لغة تخاطب يومي، ام لغة التجارة والاعمال، بحكم وراثتها من الامبراطورية البريطانية المستعمرة التي خلفت بصماتها في بلدان عديدة من العالم، فهناك اليوم مئات الملايين من البشر يأكلون ويلبسون على النمط الأمريكي، ويستخدمون الحواسيب والبرمجيات الالكترونية الأمريكية، ويشاهدون الافلام الأمريكية ويستمعون إلى الاغاني الأمريكية[67]. أما اذا تحدثنا عن الثقافة العليا، من جامعات ومراكز بحوث وحركة طباعة ونشر، نجد ان الولايات المتحدة دائما صاحبة الريادة، اذ لا توجد اليوم في أوروبا أو اليابان أو الصين جامعات ترتقي إلى مستوى جامعة (جامعة جونز هوبكنز ،جامعة كاليفورنيا– سان فرانسيسكو، جامعة هارفارد، جامعة ستنفورد) وغيرها من الجامعات المتميزة، وهذا لا يرجع لكون الأمريكان اكثر عبقريةً وتفرداً فكرياً وعلمياً من غيرهم بل السبب يعود إلى الميزانيات الهائلة التي يتم توجيهها للجامعات ولقطاع البحث العلمي والابتكار[68].

ففي تقرير نشرته مجلة (Forbes)مثل إجمالي الانفاق على البحث والتطوير في الكليات والجامعات الأمريكيةلعام 2021أكثر من 89 مليار دولار. والجدول الآتي يوضح أبرز الجامعات الأمريكية من إذالانفاق.

الجدول رقم (1-6) الانفاق على البحث والتطوير لأفضل 10 جامعات أمريكية لسنة 2021

التسلسل	الجامعة	الميزانية
1	جامعة جونز هوبكنز	3.18 مليار دولار
2	جامعة كاليفورنيا – سان فرانسيسكو	1.71 مليار دولار
3	جامعة ميشيغان	1.64 مليار دولار
4	جامعة بنسلفانيا	1.63 مليار دولار
5	جامعة واشنطن	1.49 مليار دولار
6	جامعة كاليفورنيا– لوس أنجلوس	1.45 مليار دولار
7	جامعة كاليفورنيا– سان دييغو	1.43 مليار دولار
8	جامعة ويسكونسن	1.38 مليار دولار
9	جامعة ستانفورد	1.27 مليار دولار
10	جامعة هارفارد	1.25 مليار دولار

Source:Michael T. Nietzel، Top 25 American Universities For R And D Spending; Johns Hopkins #1 Again، Forbes، 17December، 2022 ، last visit: 22 March، 2023، on: https://2u.pw/oVtc0h.

يقدم جوزيف ناي نظرية (القوة الناعمة) التي ارتبطت بإسمه في الأوساط الدبلوماسية والمحافل السياسية، ففي كتابه الصادر عام 1990 بعنوان "الطبيعة المتغيرة للقوة الأمريكية"، وفي كتابه الذى صدر عام 2004 بعنوان "القوة الناعمة"عد ناي القوة الناعمة شرطا اساسياً لابد أن تقوم به الولايات المتحدة، اذا ارادت الحصول على الدعم الخارجي، وإن التفوق الأمريكي لن يعتمد على القوة العسكرية والاقتصادية فقط بل على

القوة الناعمة النابعة من الثقافة الأمريكية والقيم الخاصة بها، ومنها الثقافة السياسية والدبلوماسية التي تجعل الاخرين يشعرون بانهم استشيروا وان مصالحهم اخذت بالاعتبار[69]. ومن مصاديق القوة الناعمة الأمريكية أن الدول الكبرى ترى أنه من الممكن إدارة التفاعلات الدولية بالتعاون مع الولايات المتحدة لجعل النظام الدولي أكثر توازناً واستقراراً[70]. ويرى ناي إن الولايات المتحدة لديها الكثير من المصادر التي تقدم لها قوة ناعمة حقيقية، فعندما يتم الحديث عن الامكانيات الاقتصادية الأمريكية الكبيرة فلا ينظر لها بمجرد ثروة فقط بل ينظر إلى السمعة والجاذبية أيضا، فالولايات المتحدة ليست صاحبة أكبر اقتصاد عالمي فحسب، بل ان ما يقرب من نصف اكبر 500 شركة كبرى في العالم هي شركات أمريكية، كما إن 62% من العلامات التجارية العالمية أمريكية وكذلك ثمان من اكبر عشر مدارس للأعمال التجارية[71].

الخاتمة

لقد سعت هذه الدراسة إلى تناول مقومات القوة الأمريكية لأستمرار هيمنتها على النظام الدولي في ظل التنافس مع القوى الدولية الأخرى لاسيما الصين عن طريق منافستها في الجانب الاقتصادي وروسيا عبر منافستها في الجانب العسكري، ومن ثم يمكن القول إن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تستمر في تفردها الدولي على المستوى القريب والمتوسط بسبب ما تتمتع به من إمكانات وقدرات هائلة لا تتوافر في القوى الدولية المنافسة لها. وفي المقابل فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على استمرار هيمنتها الدولية مستخدمة جميع الوسائل لتحقيق هذا الغرض، فهي لا تزال الدولة العظمى في الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية وغيرها من مجالات القوة،اذإنها استطاعت أن تستمر في تفوقها العالمي من خلال بناء قواعد ومؤسسات سياسية واقتصادية وعسكرية لم تستطع أي دولة أخرى ان تنافسها في كل

المستويات. ومن ثم لو تعرضت الولايات المتحدة للتراجع في إحدى ميادين المنافسة مع الصين على سبيل المثال وهنا يتم التركيز بالأساس على المجال الاقتصادي، الا إن الولايات المتحدة لا تزال تهيمن بشكل جلي على الميادين الأخرى لاسيما العسكري والثقافي منها.ومن ثم يمكننا القول إنه ربما يعتمد مستقبل القيادة الأمريكية للعالم، في نهاية الأمر، على استمرار مقومات القوة الأمريكية في التفوق على أقرب المنافسين لها ولاسيما الصين، فعلى الرغممن التطور الاقتصادي الكبير للصين الا إنه يشتمل على تداعيات تعيق تقدمها، منها انتشار ظواهر التلوث، وظاهرة الفساد، وكذلك بروز الفوارق بين طبقات المجتمع، والاختلافات بين الأقاليم، والمشكلات المتعلقة بالمشاركة السياسية، والديمقراطية التي لا تزال في بدايتها مقارنة بتقدمها الاقتصادي والاجتماعي، إلى غير ذلك من التحديات والمشكلات التي تواجه الصين وتعيق من تحقيق أهدافها المتمثلة بأداء دور كبير في النظام الدولي وموازنة الولايات المتحدة.

الهوامش

[1]عبدالغفور كريم علي وعمر نورالديني، المقومات الاساسية للسياسة الخارجية الأمريكية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، العدد (9)، 2017، ص139.

[2] فينوس غالب كامل السعدي، الترتيبات الاقليمية والهيمنة الأمريكية جنوب شرق اسيا أنموذجاً، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2016، ص ص232–233.

[3] هادي قبيسي، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظية الجديدة والواقعية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2008، ص6.

[4]فينوس غالب كامل السعدي، مصدر سبق ذكره، ص232.

[5] رنا علي خلف الشجيري،الولايات المتحدة والتغيير في النظام الدولي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2013، ص80.

[6]حميد حمد السعدون، الاحادية القطبية وتأثيرها على السياسة الخارجية الأمريكية ومستقبل العلاقات الدولية، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، المجلد (21)، العدد (4)، 2010 ص2.

[7] UniversityofBaghdad ،Faieq Haseen and Miaad Nasrallah Dawood BiLD Law ،International Conflict and Cooperation in the Ideal Approach p.126. https://2u.pw/A0lcNcS.،no 1، Vol 7،Journal

[8]عمار حميد ياسين،مكانة القوة في المدرك الاستراتيجيالأمريكي دراسة في التأصيل النظري والتوظيف الاستراتيجي، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد (35-36)، 2017، ص395.

[9]زبيغنيو بريجينسكي، الاختيار السيطرة على العالم ام قيادة العالم، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004، ص7.

[10]سيف نصرت توفيق الهرمزي، مصدر سبق ذكره، ص150.

[11]عماد يوسف، اروى الصباغ، مستقبل السياسة الدولية تجاه الشرق الأوسط، تقديم وليد عبدالحي، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الطبعة الثالثة، 2003،ص152.

[12]نقلاً عن: حسن محمد سليم، الهيمنة الأمريكية ومستقبل القوى الكبرى، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2014، ص131.

[13]المصدر نفسه، ص131.

[14]محمد يوسف الحافي، الهيمنة الأمريكية على الامم المتحدة ومستقبل الصراع الدولي: دراسة في فلسفة السياسة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014، ص138.

[15] نصار زغير دربي الربيعي، دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2013، ص191.

[16] وائل محمد اسماعيل، الهيمنة الأمريكية: رؤية في الاحتمال السياسي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية،الجامعة المستنصرية، العدد (25)، 2008، ص 116.

[17] Batool H Alwan ، Sana K Qati &Inass A Ali ، university of Baghdad ، Iraqi women's leadership and state building، journal of international women's studies ، vol :22 ، 2021،.p14

[18] Muntasser Majeed Hameed، university of Baghdad ، An ;hybrid regimes overview،IPRI journal، (1)no ،2022، p5.

[19] زيبغينيو بريجينسكي،الاختيار السيطرة على العالم ام قيادة العالم، مصدر سبق ذكره، ص178.

[20] حميد الجميلي، عناصر قوة الاقتصاد الأمريكي وضعفه، مجلة المنتدى، المركز الاقليمي للعلوم والتكنلوجيا، المجلد(28)، العدد(258)، 2013، ص ص3-4.

[21] إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)، البنك الدولي، تاريخ الدخول: 2023/3/15، على الرابط: https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD.

[22] U.S. International Trade in Goods and Services، January 2023، Bureau of Economic Analysis،8March، 2023، last visit: 13 March، 2023 ، on: https://2u.pw/VsidEV.

[23] ماجد الجميل، الاستثمار الأمريكي في الخارج، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، 24 يوليو 2020، على الرابط:https://2u.pw/xruyV.

[24] Joseph S. Nye. Jr، Bound to Lead: the changing natural of American power، Library of Congress Cataloging-in-Publication Data، Washington ، 1990، p27.

[25] محمد ابراهيم خماس، أثر المتغير الاقتصادي في العلاقات الأمريكية- الصينية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2016، ص70.

[26] Largest American companies by market capitalization، Companies Market cap، 20 April، 2022، last visit: 16 March، 2023، on: https://2u.pw/08qcYx.

[27] Majeed Kamil Hamzah et al، University of Baghdad، The Future of Russian-Japanese Relations in Light of the Crisis in the Kuril Islands، Utopia and Latin American Praxis، University of Zulia، vol. 25، no.1، 2020 ، https://2u.pw/yVGYpL5.،p4

[28] جوزيف ناي، مفارقات القوة الأمريكية: لماذا لا تستطيع القوة العظمى الوحيدة في العالم ان تمضي وحدها؟، تعريب محمد توفيق البجيرمي، مكتبة العبيكان، الرياض، 2003، ص46.

[29]محمود خالد المسافر، العولمة الاقتصادية: هيمنة الشمال والتداعيات على العالم الثالث، بيت الحكمة، بغداد، 2002،ص ص127-128.

[30] Dina Mohammed Jabr and Youssef Habeeb Saleh Ali، Law And Its Influential Role for Strategic Leadership in Managing Security Crises in Iraq،BiLD Law Journal، vol.7، no.2، 2022، p.508.

[31]محمد ابراهيم خماس، مصدر سبق ذكره، ص72.

[32] The International Monetary Fund، Congressional Research Center،7March،2022، last visit: 15 March، 2023 ، on: https://crsreports.congress.gov/.

[33]ادريس الكريني،الزعامة الأمريكية في عالم متحول: مقومات القيادة واكراهات التراجع، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (291)، 2003، ص19.

[34](Hameed،Muntasser Majeed ، university of Baghdad ، political structure and the administration of political system in Iraq،cuestiones politics، vol (37)، no (65)،2020، p348.

[35]سيد ابو ضيف احمد، امبراطورية تتداعى: مستقبل الهيمنة الأمريكية والنظام الدولي، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص326.

[36]علي بشار بكر اغون،القوى الكبرى وإعادة تشكيل النظام الدولي: دراسة في فرضيات الصعود والأفول، اطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2017، ص117.

[37]Fernando Eguren Martin، Mayukh Mukhopadhyay and Others، The global role of the US dollar and its consequences، Bank of England، Quarterly Bulletin، 2017، p.2.

[38]نصار زغير دربي الربيعي،مصدر سبق ذكره، ص201.

[39]سمير جاسم راضي و نوار جليل هاشم، الهيكلية القطبية والاستقرار في النظام الدولي، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد (52)، 2016، ص57.

[40]مثنى علي المهداوي و يسرى مهدي صالح، التحولاتفي نظام القطبية الدولية: دراسة مستقبل نظام اللاقطبية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (63)، 2022، ص7.

[41]كرار ذياب عبد جودة، الولايات المتحدة الأمريكية وإدارة الازمات الدولية"الازمة السورية أنموذجاً"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2015، ص70.

[42]عادل حمزة عثمان، الدور الأمريكي للتغيير بالقوة (رؤية قانونية)، مجلة السياسة والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد(24)، 2014، ص73.

[43]احمد شكارة، حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق وانعكاساتها الاستراتيجية الاقليمية، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2005، ص3.

[44]جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004، ص251.

[45]بسمة ماجد حمزة، استراتيجيات التنافس السياسي والاقتصادي العالميين على مصادر الطاقة (النفط والغاز)، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2015، ص22.

[46] Armaments، sipri yearbook ، disarmament and international security، Stockholm International Peace Research Institute، online، 2021 ، 15 :last visit on: ، March، 2023 https://www.sipriyearbook.org/view/9780192847577/sipri-9780192847577-chapter-010-div1-052.xml.

[47]هانس م. كريستنسن، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ترجمة عمر سعيد الأيوبي وامين سعيد الأيوبي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2018، ص288.

[48]Faisal Shallal (et al)، The Strategic Importance of University of Baghdad، the Strait of Hormuz and Its Impact on the Iranian –American Conflict، International Journal of Innovation، vol.12، no.1، 2020 ، https://2u.pw/78Ecbo1.،p.339

[49]سيف نصرت توفيق الهرمزي،دور مقومات المكانة في تعزيز الهيمنة الأميركية في النظام الدولي، مجلة آداب الفراهيدي، جامعة تكريت، العدد(22)، 2015، ص155.

[50]هانس م. كريستنسن، مصدر سبق ذكره، ص187-188.

Peter ،U.S. DEFENSE SPENDING COMPARED TO OTHER COUNTRIES
on: https://www.pgpf.org/chart-، 2023، 24 April،J. Peterson Foundation
(51)archive/0053_defense-comparison.
،From Wikipedia،(52)Military budget of the United States
https://en.wikipedia.org/wiki/Military_budget_of_the_،accessed.22Jun.2021
United_States.
(53)The Department of Defense Releases the President's Fiscal Year 2022
accessed.22 ، 2021، May 28،US Department of Defense،Defense Budget
https://n9.cl/pn71y.،Jun.2021
(54)سليم كاطع علي،مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي، مجلة دراسات سياسية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد(42)، 2009، ص162.
(55) رنا علي خلف الشجيري،مصدر سبق ذكره، ص187.
(56)سرمد عبد الستار امين، التغيير التكنلوجي واشكالية التنافس على المستوى الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2000، ص111.
(57) سرمد عبد الستار امين، التغيير التكنلوجي واشكالية التنافس على المستوى الدولي، مصدر سبق ذكره، ص111.
last visit: 23 ، University of Nottingham،(58)World University Rankings 2023
on: https://www.timeshighereducation.com/world-university-، 2023،March
rankings/2023/world-ranking.
(59)سرمد عبد الستار امين، نموذج القيادة الأمريكية للنظام العالمي الجديد: دراسة تحليلية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد(35)، 2008، ص103.
(60) رنا علي خلف الشجيري، مصدر سبق ذكره، ص188.
(61)سليم كاطع علي، مصدر سبق ذكره، ص156.
(*)ستاتيستا (Statista): هي شركة ألمانية متخصصة في بيانات السوق والمستهلكين. وفقاً للشركة، تحتوي منصتها على اكثر من 1،000،000 إحصائية حول أكثر من 80،000 موضوع من أكثر من

22،500 مصدر و 170 صناعة مختلفة، وتدر أيرادات تبلغ حوالي 60 مليون يورو. المصدر: https://2u.pw/CgaBW.

(62)حيدر علي حسين، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي، أطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2009، ص282.

(63)المصدر نفسه، ص282.

(64) عشتار محمود،الحرب التكنولوجية... الولايات المتحدة (تشتري الوقت) من التطور التكنولوجي الصيني، 17 آب2020، على الرابط التالي: https://kassioun.org/economic/item/65433-3.

(65)International: 'Hegemony' ، 2008، May 1، The New York Times، on:https://n9.cl/jrbx1.

(66)ينظر: هنري كسينجر، هل تحتاج الولايات المتحدة إلى سياسة خارجية نحو دبلوماسية القرن العشرين، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2002،ص ص58-65.

(67)رفيق عبد السلام،الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والناعمة، مركز صناعة الفكر الدراسات والأبحاث،الطبعة الرابعة،2015، ص41.

(68)Josef Joffe،The Perils of Soft Power، The New York Times، 16 May 2006 ، on: https://www.nytimes.com/2006/05/14/magazine/14wwln_lede.html.

(69) نبيل راغب، نظرية القوة الناعمة، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، 2016، ص22.

(70) Saad Obaid Alwan & Mustafa Abdul Kareem Majeed، university of Baghdad ، Economic and security competition between the united states and Russia in Africa، journal of positive school psychology، vol (7)، 2022، p 644.

(71)ينظر:جوزيف س. ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة: محمد توفيق البيجرمي، العبيكان للنشر، الرياض، 2007، ص63.